السويط: 18 نائباً عاهدوا السلطة على نصاب الجلسات وإحالة الاستجوابات لـ «التشريعية»

قال النائب ثامر السويط إن هناك 18 نائبا عاهدوا السلطة على نصاب الجلسات وإحالة الاستجوابات للتشريعية. وذكر: "رسالة إلى الشعب.. هناك 18 نائبا عاهدوا السلطة على ضمان نصاب الجلسات وإحالة الاستجوابات إلى التشريعية وإفشال مقترحات نواب الأمة.. لذلك الحكومة اليوم تعلن رفضها للعفو الشامل.. هل هذه حكومة تستحق التعاون؟».

الفضالة: حكم «الدستورية» واجب التطبيق.. والأولوية التشريعية للاستحقاقات المتفق عليها

رياض عواد

طالب النائب يوسف الفضالة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بإعلان خلو مقعد د. بدر الداهوم في أول جلسة مقبلة تطبيقا لحكم المحكمة الدستورية، مطالبا بمنح الأولوية التشريعية للاستحقاقات المتفق عليها بين جميع النواب.

وقال الفضالة في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن "الحكم صادر من أعلى درجة في المحاكم الكويتية ممثلة بالمحكمة الدستورية وهو واجب التطبيق"، مضيفا "بغض النظر عن أي آراء قانونية يجب إعلان خلو المقعد».

وبين أنه "في المجلس الماضي تقدمت بتعديل على المادة 16 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة التي أبطلتها المحكمة الدستورية ولم تتم الموافقة عليه وترك الأمر من دون وجود نص قانوني ينظمه».

يوسف الفضالة

واستغرب الفضالة ردود أفعال مجموعة من النواب ومطالبتهم بتعديل قانون حرمان المسيء بأول جلسة مقبلة، منوها إلى وجود مطالبات سابقة بتعديل القانون في دور الانعقاد الأول من المجلس الماضي، بعدها لم يتحرك هذا الموضوع حتى نهاية الفصل التشريعي.

وأكد الفضالة أنه "من غير المقبول التعامل مع هذه القوانين من خلال ردود أفعال، لاسيما أن هناك أولويات واستحقاقات أخرى متفق عليها من جميع النواب مثل تعديل القانون الانتخاب وغيرها من القوانين المعلن عنها. وأعرب عن اعتقاده بأن الاستحقاقات التي يجب أن تتم بأول جلسة منها ما يتعلق بوضع وشرح خطة حكومية لعودة النظام التعليمي، كاشفا عن أنه سيتقدم بطلب بهذا الشأن.

وقال الفضالة إن " النواب دائما يعيبون على الحكومة أنها تتعامل مع بعض القضايا بردود الأفعال وبالتالي لا يمكن أن يسلك النواب نفس السلوك"، مبينا أنه لا يتفق مع البيان الصادر من قبل مجموعة من النواب والذي جعل تعديل قانون المسيء أولوية يجب أن تناقش في أول جلسة.

بعد رفض المقترح من قبل الحكومة

الصالح: اللجنة التشريعية أجلت مناقشة قانون العفو الشامل لأسبوعين

أعلن عضو اللجنة التشريعية البرلمانية النائب هشام الصالح إن «اللجنة أجلت مناقشة إلغاء قانون الإساءة للدول الصديقة الى الأسبوع المقبل، وأجلت أيضا قانون العفو الشامل والذي يشمل الجميع ويزيل الاحتقان السياسي والذي قمت بتقديمه لأسبوعين بعد رفض الحكومة لهما».

وأضاف الصالح: إن الرهان هو على موقف الزملاء في التشريعية وأعضاء مجلس الأمة، وأتوسم منهم الموافقة على مثل هذه المقترحات المستحقة.

وكانت مصادر قد كشفت في وقت سابق أمس أن الحكومة ممثلة بوزارتي الداخلية والعدل رفضت مقترح العفو الشامل وإلغاء قانون الإساءة للدول الصديقة في اللجنة التشريعية المقدمين من النائب هشام الصالح.

من جهة أخرى قال رئيس لجنة الأولويات البرلمانية النائب هشام الصالح إن مكتب المجلس هو من يحدد الجلسة المقبلة. وأشار الصالح الى ان اللجنة ستجتمع غدا لمناقشة جدول أعمال الجلسة المقبلة، ولكن مكتب المجلس هو من يحدد موعد هذه الجلسة، وفي اجتماعه الأخير لم يحدد موعدا لها بعد.

هشام الصالح

مطيع لوزير الصحة: ماسبب تغيير استخدام «الأمراض السارية الجديدة» إلى مستشفى للأطفال؟

وجه النائب د. أحمد مطيع سؤالا برلمانيا إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، عن الأسس العلمية والطبية التي بها قررت الوزارة تغيير استخدام مستشفى الأمراض السارية الجديدة إلى مستشفى للأطفال. ونص السؤال على ما يلي:

فوجئ العالم والبلاد بتفشي وباء جائحة كورونا المستجدة (كوفيد 19) وأصابت العديد من المصادر الحيوية والاقتصادية والاجتماعية وأضحت الوقاية منها ومعالجة آثارها والحد من انتشارها محور اهتمام الجميع.

وبذلت الطواقم الطبية جهودا مشرفة يشهد لها الجميع، ومع الزيادة الحادة في أعداد المصابين، كان من الملائم أن يكون لدى الوزارة خطة واضحة لاستيعاب الحالات المرضية وقواعد إنشاء المستشفيات وتوسعة الأسرّة، وقاية للبلاد من انتشارفيروس كورونا.

ومع ما تقدم من إجراءات صدرت بقرارات من الوزارة تتعارض تماما مع السياسة العامة الطبية والعلمية الواجب التقيد بها حيث صدر قرار بتعديل استخدام مستشفى الأمراض السارية الجديدة إلى مستشفى للأطفال من دون مبرر واضح.

ولما كان بناء المستشفيات وتجهيزها بالمعدات وإعداد الطواقم الطبية لا تكون متوافقة مع طبيعة استخدامها ومن ثم فإن تعديل الاستخدام يمثل عدم صحة القرار وقيامه على أسس غير علمية أو طبية. فضلا عن إهدار الوقت والمال في تغيير نمط المستشفى.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما الأسس العلمية والطبية التي بها قررت الوزارة تغيير استخدام مستشفى الأمراض السارية الجديدة إلى مستشفى للأطفال؟

2 – ما الإجراء لإعادة تأهيل المستشفى بعد تعديله من مركز تخصصي للأمراض السارية إلى مستشفى للأطفال؟ مع مراعاة الاختلاف الكلي في مكونات المباني والأجهزة والمعامل وتخصصات الطواقم الطبية لكل من المستشفيين.

3 – هل قامت الوزارة بإجراء أماكن بديلة عن مستشفى الأمراض السارية لاستيعاب التزايد في أعداد المصابين بوباء جائحة كورونا؟ إذا كانت الإجابة نعم، فيرجى تزويدي بكافة البيانات ذات الصلة بهذا الإجراء.

4 – ما التكلفة المالية التي تتحملها ميزانية وزارة الصحة إزاء تعديل تخصيص المستشفى بما في ذلك المباني والأجهزة والمعدات والأطقم الطبية لتشغيل المستشفى؟ على أن يكون الرد مصحوبا بما يتطلبه البيان من مستندات أو أوراق تتصل بالرد على السؤال

أحمد المطيع

المطيري: أسئلة برلمانية حول تظلمات موظفين بـ «التربية» وآلية توزيع القسائم والحيازات

أعلن النائب د. صالح المطيري عن تقدمه بأسئلة برلمانية بشأن تظلمات عدد من موظفي وزارة التربية، وبخصوص آلية توزيع القسائم الزراعية والحيازات.

وقال المطيري في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إنه تقدم بأسئلة إلى وزير التربية د. علي المضف نظرا لكثرة التظلمات المرفوعة من موظفي التربية من بعض القرارات الصادرة من الوزارة.

وبين أن الأسئلة تتناول عدد التظلمات والقرارات القانونية التي صدرت بعد تشكيل لجان للنظر بالتظلمات، وهل تم تنفيذ هذه القرارات وما هي الأسباب التي تمنع تنفيذ هذه القرارات؟.

وشدد على أن الأسئلة تهدف لكشف الحقائق ومكامن الخلل بالوزارة، مؤكدا أنه سيتدرج بالأسئلة وبالمحاسبة إلى أن يصل للاستجواب لو تطلب الامر ذلك.

كما طالب المطيري وزير التربية بمتابعة الوكلاء والقياديين في وزارته والمسؤولين الذين يتصرفوا بطريقة مجحفة تجاه موظفيهم.

من جانب آخر أعلن المطيري عن تقدمه بمجموعة من الأسئلة البرلمانية لوزير الدولة لشؤون البلدية بخصوص الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية.

وأوضح أن الأسئلة تتناول بشكل تفصيلي ودقيق عن الخلل الكبير في آلية توزيع القسائم الزراعية والحيوانية والأمن الغذائي والحيازات المتكاملة.

وأكد أن الأسئلة ستكون بوابة لتعديل اعوجاج موجود في الهيئة، معربا عن ثقته بأن القياديين الاصلاحيين في الهيئة سيقدمون المعلومات الكافية للوزير وطريقة تصويب الأخطاء التي حصلت في السابق.

وأعرب المطيري عن شكره وتقديره لكل إنسان مخلص بالبلد يقدم المعلومات من أجل تعديل الاعوجاج الحاصل في بعض المؤسسات

صالح المطيري

الجمهور يقترح إنشاء مركز «حماية» للمحافظة على القيم الإسلامية

أعلن النائب فايز الجمهور عن تقدمه باقتراح برغبة بشأن إنشاء مركزاً لحماية المجتمع من الظواهر السلبية والمحافظة على القيم الإسلامية، جاء في مقدمته:

مما لا شك فيه أن الظواهر السلبية لها آثار خطيرة ومدمرة على مستوى الفرد والمجتمع، وخاصة على فئة الشباب الذين هم عماد المجتمع، وهي معول هدم لقيم المجتمع وأخلاقه ودينه، مثل الإلحاد والسحر والشعوذة والانحراف السلوكي والتحرش والعنف المجتمعي والشائعات وغيرها؛ مما يستدعي تضافر الجهود الحكومية والتطوعية لمحاربتها ومعالجتها، وتوعية المجتمع بخطورتها وأثرها السيئ على الفرد والمجتمع.

ولما كان من واجبات الدولة العمل على أخذ التدابير التي تكفل حماية دين الناس وقيمهم وأخلاقهم التزاما منها بنصوص الدستور، حيث نصت المادة [8] من الدستور (تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة ...) وتنص المادة [9] (الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها، ويقوي أواصرها، ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة) ، وتنص المادة [10] من الدستور (ترعى الدولة النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي)، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

« إنشاء مركز (حماية) ، يكون تابعًا لوزير الأوقاف والشئون الإسلامية، وترصد له ميزانية كافية، ويؤهل بالكوادر الوطنية المتخصصة، يكون هدفه حماية المجتمع من الظواهر السلبية والمحافظة على القيم الإسلامية

فايز الجمهور

المضف يسأل وزيري الدفاع والنفط عن «سوبر هورنيت» و«نسبة الحضور»

وجه النائب عبدالله المضف سؤالين برلمانيين إلى وزير النفط وزير التعليم العالي د. محمد الفارس ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي، جاءا كما يلي: ونص السؤال إلى وزير النفط على ما يلي: نمى إلى علمي عدم التزام بعض المديرين في شركة البترول الوطنية بقرار مجلس الوزراء الصادر في تاريخ 2021/2/22 بشأن تخفيض نسبة الحضور في مقار العمل الحكومية بما لا يتجاوز (30 %)، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

– هل طبق القرار الصادر من مجلس الوزراء في تاريخ 2021/2/22 في كل الشركات التابعة لمؤسسة البترول الوطنية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك، وإذا كانت الإجابة النفي، فيرجى تزويدي بأسماء الشركات وأشسباب عدم تطبيق قرار مجلس الوزراء.

ونص السؤال إلى وزير الدفاع على ما يلي:

في شأن التباين في التكلفة الكلية لعقد شراء 28 طائرة من نوع F/A–18 SUPER HORNET فيما بين وزارة الدفاع الكويتية ونظيرتها الأميركية والموافقة المسبقة الصادرة من ديوان المحاسبة لإبرام هذا العقد بالجدول الماثل أناه:

الحالة العسكرية KU – P – SBG

لشراء 28 طائرة F/A–18 SUPER HORNET

– تكلفة العقد وفق بيانات وزارة الدفاع الكويتية – 1.071.922.800 دولار أميركي.

– تكلفة العقد وفق بيانات وزارة الدفاع الأميركية 1.504.995.240 دولارا أميركيا.

– تكلفة العقد وفق بيانات ديوان المحاسبة 5.181.075.884 دولارا أميركيا.

العارضي يسأل وزيري المالية والداخلية عن أرباح الجهات الحكومية وغسل الأموال

وجه النائب مساعد العارضي سؤالين برلمانيين إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة ، ووزير الداخلية الشيخ ثامر العلي، جاءا كالتالي:

سؤال إلى وزير المالية وطلب إفادته وتزويده بالآتي: –1 ما الأسس التي تتبعها وزارة المالية في التعامل مع أرباح وفوائض الجهات الحكومية؟ مع ذكر آلية تحصيلها.

2 – كم قيمة أرباح وفوائض الجهات الحكومية التي وردت خلال السنوات الخمس الماضية؟

3 – كم قيمة الأرباح المحققة للجهات الحكومية التي لم تورد خلال السنوات الخمس الماضية؟ مع بيان سبب عدم توريدها والإجراءات المتخذة في هذا الشأن.

4 – كم يبلغ حجم الفوائض والأرباح المالية في الجهات الحكومية والمودعة في البنوك المحلية والشركات الاستثمارية كودائع قصيرة وطويلة الأجل؟ وكم يبلغ حجم العوائد على المبالغ المودعة خلال السنوات الخمس الماضية؟

–5 هل لدى الوزارة توجه لسحب هذه الأموال المودعة في البنوك لسد العجز في الموازنة؟

وسؤال إلى وزير الداخليةوطلب إفادته وتزويده بالآتي:

1 – كم عدد قضايا شبهة غسل الأموال التي أجرت أجهزة الوزارة التحريات فيها؟ وما الإجراءات المتخذة بشأنها منذ 1 يناير 2016 حتى 31 يناير 2021؟

2 – كم عدد التحريالت التي أجرتها الأجهزة الأمنية التي تتعلق بشبهات غسل أموال؟ وهل توجد تحريات أُحيلت إلى النيابة العامة من دون مستندات مدعمة أو أدلة ناقصة أدت إلى حفظ القضية خلال الفترة السالفة؟

الخنفور يقترح إعادة رصف شوارع منطقة عبدالله المبارك

أعلن النائب سعد الخنفور عن تقديمه اقتراحا برغبة بشأن إعادة رصف شوارع منطقة عبدالله المبارك والطرق الرئيسة الموصلة إليها، جاء في مقدمته ما يلي:

تعتبر منطقه عبد الله المبارك من كبرى المناطق السكنية في الكويت وحاليا وبسبب وجود جامعة الشدادية بالمنطقة ازدادت كثافة السيارات والمترددين على كافة طرقها وشوارعها الداخلية والخارجية فضلا عن تنامي أعداد ساكنيها بشكل مستمر، لذا أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

إعادة تأهيل وفرش بالطبقة الإسفلتية كافة الشوارع الداخلية والخارجية لمنطقة عبد الله المبارك وكذلك الطرق الرئيسة الموصلة للمنطقة ومعالجة كافة الحفريات والحصى المتطاير بأغلب شوارعها مع صيانة دورية للمنطقة

سعد الخنفور

العجمي لوزير النفط: كيف تكافئ شركة «سينو ثروة» المتعثرة؟

وجه النائب مبارك العجمي سؤالا برلمانيا إلى وزير النفط وزير التعليم العالي د. محمد الفارس، في شأن شركة نفط الكويت. ونص السؤال على ما يلي: في الوقت التي حسمت فيه شركة نفط الكويت بالموافقة على توريد (31) برج حفر مع (10) شركات محلية وعالمية بقيمة (350) مليون دينار، (ممارسة أبراج الحفر RFP2066003) في ظل هذه الظروف المالية الصعبة للدولة ومحاولتها في تقليل نفقاتها، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

–1 لماذا وافقت الشركة على ترسية الممارسة (RFP2066003) على الشركتين المصريتين شركة (سينو ثروة) بمبلغ (12.700.683) دينار لبرج الحفر الواحد، وشركة الحفر المصرية (EDC) بمبلغ (12.944.155) دينار لبرج الحفر الواحد على الرغم من أن أقل الأسعار في هذه الممارسة كان (10.864.000) دينار لبرج الحفر الواحد علما أن طبيعة العمل ومواصفات برج الحفر واحدة أي بزيادة (2) مليون دينار عن كل برج حفر عن أقل الأسعار؟ وهل هناك توصية بالموافقة على ترسية هذه الممارسة على الشركتين المصريتين؟

–2 لماذا لم تفرض شركة نفط الكويت على هذه الشركات أن تقدم عرضا بالتساوي مع أقل الأسعار وهي (10.864.000) دينار لبرج الحفر الواحد أو إعادة طرح أبراج الحفر من آلية مدروسة لمنع الهدر المالي في خزينة الدولة؟

–3 كيف تكافئ شركة (سينو ثروة) بالموافقة على ممارسة أبراج الحفر (RFP2066003) علما أنها متعثرة ولم تباشر في تنفيذ مناقصة مماثلة بنفط الخليج (JO/SC448/ WO18) في سنة 2019 حتى وقتنا الحالي؟ وما الإجراءات التي اتخذت لتطبيق الغرامات اليومية لتأخير تنفيذ المشروع؟ وهل منحت الموافقة أو أعطيت شركة (سينو ثروة) أوامر تغييرية على ما تقدمت به في ظرف العطاء بعد ترسية المناقصة مثل تغيير الشركة المصنعة لبرج الحفر أو بلد المنشأ أو تغيير المضخات العاملة في هذه الأبراج أو المعدات الأساسية لصيانة الآبار؟

–4 هل لديكم علم أن شركة (سينو ثروة) بلغت خسائر ميزانيتها للعام (2020/2019) (33) مليون دولار؟ وهل تعلم شركة نفط الكويت بخسائر الشركة كذلك في ميزانيتها للعام (2021/2020)؟

مبارك العجمي